E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/87/Add.1
13 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا، السيد مايكل كيربي، المقدم عملا بقرار لجنة لحقوق الإنسان ١٩٩٤/٦١

إضافة

المحتويات

	الفقرات
المقدمة	١ -٣
توصيات الممثل الخاص عقب المهمة الخامسة	٤ -٤٧
ألف - الحق في الصحة	٤ -٨
باء - الحقوق الثقافية	٩ -١٠
جيم - الحق في التعليم	١١-١٤
دال - الحق في العمل	١٥-١٨
هاء - الحق في بيئة صحية والحق في تنمية مستدامة	١٩-٢٠
واو - القوانين والممارسات الجديدة	٢١-٢٢
زاي - استقلال السلطة القضائية وسيادة القانون	٢٣-٢٦
حاء - السجون ومؤسسات الاحتجاز الأخرى	٢٧-٣١
طاء - حرية التعبير ومشروع قانون الصحافة	٣٢-٣٣
ياء- حق الفرد في أن يُنتخب وفي أن يشارك في الحكم	٣٤-٣٥
كاف - الفئات الضعيفة ومن بينها النساء والأطفال والأقليات	٣٦-٣٩
لام - التزامات الإبلاغ بموجب الاتفاقيات الدولية	٤٠
ميم - المسائل الأمنية	٤١-٤٥
نون - الدعم التقني والمساعدات التقنية	٤٦-٤٧

المرفق: برنامج بعثة الممثل الخاص الخامسة.

مقدمـة

١- تتضمن هذه الوثيقة توصيات الممثل الخاص عقب مهمته الخامسة في كمبوديا من ١٩ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ويتضمن الجزء الأول من التقرير (E/CN.4.1995/87) التوصيات المقدمة عقب الزيارة الرابعة (١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤). وفيما يتعلق بالفترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر، كانت الوثيقة A/49/635 معروضة أيضا على اللجنة. وسيقدم الممثل الخاص إلى اللجنة، في إضافة أخرى، قائمة للرسائل الموجهة إلى حكومة كمبوديا تتضمن توصيات بصدد حالات محددة.

٢- ويرغب الممثل الخاص في أن يعرب عن تقديره الخالص لحكومة كمبوديا على التعاون الكامل الذي لقيه منها خلال مهمته. ومثلما حصل في الماضي، فتح أمام الممثل الخاص كل باب طلب فتحه سواء في السجون أو المحاكم أو المستشفيات.

٣- وسجل الممثل الخاص الشرف العظيم الذي منح إياه بلقاء جلالة برياه بات سامدش برياه نورودوم سيهانوك فارمان، ملك كمبوديا، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد حظي عمل الممثل الخاص وعمل مركز حقوق الإنسان بتأييد مستمر بفضل موقف جلالة الملك بوصفه الحامي الدستوري للحقوق والحريات وكافل المعاهدات الدولية التي صدقت عليها كمبوديا، وبفضل تصريحاته المتكررة للالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان لجميع الكمبوديين، وهو تأييد يعترف به مع الشكر كل من الممثل الخاص والمركز.

توصيات الممثل الخاص عقب المهمة الخامسة

ألف - الحق في الصحة

٤- يسترعي الممثل الخاص الانتباه مرة أخرى إلى ضرورة تحسين الهياكل الأساسية للخدمات الصحية في كمبوديا. فقد خُفضت ميزانية الصحة المعتمدة لعام ١٩٩٥ بنسبة ١٠ في المائة عن ميزانية السنة الماضية. ويشكل هذا المعدل، على أساس نصيب الفرد، معدلا من أدنى معدلات الإنفاق الرسمي على الصحة في العالم. ويحث الممثل الخاص الحكومة على زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية على نحو مطلق ومن حيث نصيب الفرد.

٥- وينبغي إيلاء أعلى درجة من الأولوية لتوفير المعلومات والحماية للشعب الكمبودي فيما يتصل بانتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وبالإضافة إلى التدابير المشار إليها في التقارير السابقة، يوصي الممثل الخاص بما يلي:

(أ) أن تعلن أعلى السلطات الكمبودية أن مسألة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب قضية وطنية تستلزم اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من جانب الحكومة؛

(ب) أن يقترح على جلالة الملك أن يولي تأييده لعمل اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بمتلازمة نقص المناعة المكتسب في عملها الحيوي المتمثل في توعية الجمهور وتقديم المساعدة في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛

(ج) أن ينظر رئيس الوزراء في قبول رئاسة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمتلازمة نقص المناعة المكتسب كعلامة لأهمية اللجنة؛

(د) أن يُنظر في اتباع نهج متعدد القطاعات في معالجة مسألة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب والتشجيع على اتباعه وتعزيزه وتطويره، على نحو ما أوصت به منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات المعنية، بحيث تشرك وتعبأ على نحو ايجابي جميع قطاعات الحكومة والمجتمع؛ ويجب، بوجه خاص، تحسين عمل اللجنة المشتركة الوزارية وتعزيزه، ولا سيما عن طريق إنشاء فرقة عمل أو لجنة مراقبة معنية بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب في جميع الوزارات المعنية مباشرة؛

(هـ) أن تستند الاستراتيجية الكمبودية لمكافحة تفشي فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب إلى بيانات تجريبية محسنة، وأن يرصد باستمرار جمع البيانات ذات الصلة - ولا سيما فيما يتعلق باختبارات فيروس نقص المناعة البشري التي تجرى للجنود وفي الإمدادات بالدم، بالتعاون مع المركز الوطني لنقل الدم التابع لوزارة الصحة. وينبغي أن يبدأ بدون إبطاء فريق مراقبة من الكمبوديين رصده لحالة فيروس نقص المناعة البشري؛

(و) أن يُنظر في إجراء اختبار مجاني للكشف عن فيروس نقص المناعة البشري وعن الأمراض التناسلية في عيادات خاصة تنشأ في جميع المقاطعات بالاشتراك مع المستشفيات الرئيسية. ولا توجد حاليا في بنوم بنه سوى مرفق واحد من هذا القبيل. وينبغي أن توفر هذه المرافق سرية النتائج والمشورة للأشخاص الذين يتبين من الاختبار أنهم مصابون بالفيروس؛

(ز) ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب لمن يلي ذكرهم: رجال الشرطة والجيش، والعاملون في مجال الجنس، والشباب، والأشخاص الآخرون الذين ينتمون إلى فئات معرضة لخطر الإصابة بالفيروس؛

(ح) التراجع عن قرار إغلاق بيوت الدعارة على أساس أن هذا التدبير لن يؤدي إلا إلى البغاء في الخفاء بعيداً عن عمل سلطات الرعاية الصحية؛

(ط) أن يستخدم التلفزيون والإذاعة ووسائط الإعلام المطبوعة وأشرطة الفيديو ووسائل الاتصال الأخرى لنشر المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب وطرق العدوى به وعواقبه المدمرة والعذاب الناجم عنه وطرق الوقاية منه، بما في ذلك استخدام الرفال وتلاقي استخدام الحقن غير المعقمة؛

(ي) أن يُنظر في التنظيم القانوني لاستخدام إبر الحقن من جانب الصيادلة والمعالجون بالأعشاب وممارسي الطب غير الرسمي. وينبغي بدون إبطاء أن تعمم وزارة الصحة إسداء النصح عن مخاطر استخدام أدوات غير معقمة على ممارسي الطب المذكورين والجمهور عموماً؛

(ك) أن تنبّه وزارة الصحة العاملين بالمستشفيات وممارسي الطب في العيادات الخاصة فيما يتعلق بما ينطوي عليه تفشي فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب من مخاطر خاصة بسبب استخدام إبر حقن غير معقمة؛ وينبغي خصوصاً أن تدرج المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب في تدريب جميع العاملين في مجال الصحة؛

(ل) أن تبحث وزارة الصحة توفير الرفال من جانب جهات مانحة دولية مجانا أو بأسعار مدعومة بغية تقليل خطر تفشي فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولا سيما فيما بين الجماعات المستهدفة الأكثر تعرضا للإصابة به؛

(م) أن يولى اهتمام خاص للمعلومات والمساعدة المتصلة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية للكمبوديات. وينبغي إدماج التوعية بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب في البرامج الأخرى التي تهتم بحقوق الإنسان للمرأة والطفل؛ وينبغي بوجه خاص أن تدرج في مناهج المدارس الثانوية معلومات بسيطة وواضحة عن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وبالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات النسائية، ينبغي إيلاء الاهتمام لتمكين المرأة من حماية نفسها من التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري ومن توعية أولادها بشأن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوعية زوجات

رجال الجيش والشرطة. ويرحب الممثل الخاص بعرض التعاون من جانب وزيري الدفاع، وهو تعاون ينبغي أن يتابعه مركز حقوق الإنسان؛

(ن) أن تتوقف الرقابة الفعلية على التلفزيون الحكومي فيما يتعلق بإعلانات وسائط الإعلام الدقيقة التي تسترعي الانتباه إلى متلازمة نقص المناعة المكتسب وأسبابها ووسائل الوقاية منها. ويلزم توفير هذه المعلومات بلغة الخمير، وينبغي ألا يضطر الكمبوديون إلى الاعتماد على وسائط الإعلام الدولية للحصول على هذه المعلومات الحيوية بدرجة بالغة للحياة والصحة. وينبغي أن تعرض الملصقات والكتب ذات الرسوم الهزلية والمنشورات التي تتناول متلازمة نقص المناعة المكتسب أو أن تتوفر في الأماكن العمومية والمكاتب الحكومية بلغة الخمير وبلغات الأقليات وأن توجه إلى الجماعات المستهدفة الضعيفة بوجه خاص؛

(س) أن تولي الحكومة اهتماماً خاصاً لبيع الآباء والأمهات أولادهم لممارسة البغاء، ولعدد أطفال الشوارع المتزايد في بنوم بنه. وينبغي التشدد في فرض السن القانونية للموافقة على ممارسة العلاقات الجنسية.

٦- وينبغي أن يعبئ مجتمع المانحين ما يكفي من تمويل ومساعدة تقنية في أقرب وقت ممكن لمساعدة الحكومة عندما تثبت تأييدها الكامل والفعلي لمكافحة هذا الوباء على مستوى حكومي والتزامها بذلك.

٧- وينبغي أن تكفل الحكومة توفر هذه المعلومات بسهولة للكمبوديات فيما يتعلق بتباعد الولادات ووسائل الحد، في حالات الرغبة في ذلك، من حجم الأسرة وتلافي الحمل المتكرر أو غير المرغوب فيه. وينبغي أن تقدم هذه المعلومات بوجه خاص للنساء في المقاطعات الريفية التي يعيش فيها أكثر من ٨٠ في المائة من السكان الكمبوديين. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في هذه المعلومات النسبة المرتفعة للنساء في السكان الكمبوديين حاليا. وينبغي أن تستخدم في هذه المعلومات وسائل اتصال حديثة وأن تعد بالتشاور مع الجماعات المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية الكمبودية.

٨- ويسترعي الممثل الخاص الانتباه إلى تحسين مرافق مستشفى مونيفونغ، ولا سيما هياكله الأساسية. وينبغي إيلاء الاهتمام لاستخدام هذا المستشفى بفعالية لتقوم وزارة الداخلية بمعالجة السجناء وإجراء اختبارات الطب الشرعي. ويجري تشجيع الجهات المانحة على المساهمة في إصلاح المستشفى وبذلك تـُعزّز الروابط بين مختلف مجالات حقوق الإنسان.

باء - الحقوق الثقافية

٩- يرحب الممثل الخاص ببالغ التقدير بالعمل الهام الذي تقوم به اليونسكو فيما يتصل بحماية وصون مجمع معابد آنغكور وأبنيته الأثرية التي زارها خلال مهمته الخامسة. وهو يثني على أنشطة الخبراء التقنيين العاملين في إصلاح موقع آنغكور الذين وفرتهم مدرسة الشرق الأقصى الفرنسية وفريق الحكومة اليابانية لصون آنغكور. وهو يرحب بما يعتزم من مشاركة خبراء من بلدان أخرى تحت رعاية لجنة التنسيق الدولية.

١٠- وما زال استمرار سرقة وتصدير أصناف التراث الثقافي الكمبودي يشكل مسألة مقلقة. ويوصي الممثل الخاص مرة أخرى باتخاذ تدابير ضبط مناسبة لصون وحماية كنوز كمبوديا الثقافية. وهو يرحب بالتقارير

عن الانخفاض الذي حدث مؤخرا في السرقات الثقافية، وعن نجاح المحاكمة والإدانة في عدة قضايا اعتقل فيها المرتكبون. وينبغي أن تقوم الحكومة بالدعاية على نطاق واسع عن تلك القضايا لتكون تحذيراً للآخرين.

جيم - الحق في التعليم

١١- أشار الممثل الخاص مرة أخرى إلى النهج الايجابي الذي أعرب عنه الحكومة، والعسكريون والشرطة، والموظفون القضائيون، وغيرهم فيما يتعلق بالتوعية في مجال حقوق الإنسان. غير أنه يوجد عدد من التوصيات الإضافية التي يرغب الممثل الخاص في تقديمها إلى الحكومة ومركز حقوق الإنسان.

١٢- ينبغي للمركز أن يواصل استحداث وسائل لتعليم مبادئ حقوق الإنسان بعبارات أبسط وأكثر تحديداً بلغة الخمير لتستخدم في المدارس، وللعسكريين والشرطة والمجتمع عموماً. وينبغي أيضا أن تستمر أنشطة المركز الرامية إلى تحسين المهارات التدريبية للمنظمات غير الحكومية الكمبودية، بغية التشجيع على التدريب المستهدف والفعال، بما في ذلك تدريب الشرطة. وينبغي زيادة استخدام المنظمات غير الحكومية الكمبودية، مثل الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية، والمعهد الكمبودي لحقوق الإنسان، وفرقة العمل الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان، والرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، للرسوم المتحركة والرسوم الهزلية لتعليم أطفال المدارس في مجال مفاهيم حقوق الإنسان. وينبغي إجراء هذه الأنشطة، كلما أمكن، بالتعاون مع وزارة التعليم، على سبيل المثال مثل العمل الجاري في تطوير مناهج تعليم حقوق الإنسان من جانب المعهد الكمبودي لحقوق الإنسان والمدرسين على جميع المستويات المدرسية. وينبغي أن يواصل مركز حقوق الإنسان التشجيع على القيام بهذه الأنشطة والحرص على أن تشمل التوعية في مجال حقوق الإنسان المحمية بموجب الدستور، والاتفاقيات التي صدّقت عليها كمبوديا، والقانون. ويلزم الترحيب بترجمة الصكوك الدولية إلى لغة الخمير، وزيادة التوسع في ذلك. وينبغي زيادة التعاون في هذا الميدان مع اليونسكو، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

١٣- وإحدى سمات الحياة الريفية في كمبوديا هو ارتفاع مستوى انتشار لغة الخمير في الإذاعة وفي أشرطة الفيديو. وينبغي بحث إعداد أشرطة فيديو مبسطة، بما فيها مسرحيات ذات مواضيع عن حقوق الإنسان، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات، كوسيلة فعالة لبيان مبادئ قانون حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمبادئ المعرب عنها في دستور كمبوديا وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها كمبوديا.

١٤- ومن بين المسائل ذات الأهمية الخاصة للتوعية في مجال حقوق الإنسان التي ما زالت تستلزم الاهتمام الشديد للحكومة وللمركز هو التوعية فيما يتعلق بما يلي:

(أ) احترام السمات الديمقراطية للدستور، وفي هذا الصدد احترام دور جلالة الملك بوصفه الحامي الأساسي لحقوق الإنسان، ودور مجلس الوزراء، وأعضاء الجمعية الوطنية والسلطة القضائية المستقلة؛

(ب) احترام حقوق الأقليات الإثنية وغيرها من الأقليات؛

(ج) احترام بيئة كمبوديا الضعيفة ولا سيما أهمية حماية البيئة من مشكلتي الفيضانات والجفاف الحاليين اللتين تسببهما أو تزيد من حدتهما إزالة الأحراج وأوجه التدخل الأخرى في البيئة؛

(د) احترام الأمانة في الحياة الحكومية.

دال - الحق في العمل

١٥- يرحب الممثل الخاص ببرامج ايجاد فرص العمل في المخططات المستهدفة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية.وهو يثني بوجه خاص على برنامج الأغذية العالمي، وهيئة الصليب الأحمر الكمبودية، ومنظمة Concern غير الحكومية، لعملهم في مجال توفير دعم الطوارئ للمشردين داخليا، مثل من زارهم الممثل الخاص خلال مهمته الخامسة في مقاطعة بووك في سييم رياب وفي إقليم كومبونغ سبيو. ويرحّب بأنشطة برنامج الغذاء مقابل العمل وسائر الأنشطة الجديرة بالإعجاب التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي وغيره من الوكالات الأخرى، على الرغم من أن الممثل الخاص يوصي بأن ينفذ برنامج الغذاء مقابل العمل مع إيلاء الاهتمام الملائم للصعوبات الخاصة التي يواجهها المسنون والمعوقون والحوامل وأمهات صغار الأطفال. وينبغي أن تظل عقلية تلافي المنح والتشجيع على احترام الذات وتقديم الخدمات العامة المفيدة أهدافا هامة في هذا الشكل من أشكال مساعدة الطوارئ الدولية.

١٦- ويسترعي الممثل الخاص الانتباه إلى حالة الطوارئ الخاصة الناجمة عن توالي الفيضانات والجفاف في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٤، وهي حالة قلّلت كثيراً انتاج الأرز في كمبوديا مما استلزم استيراد كميات كبيرة من الأرز للحيلولة دون هلاك قطاع كبير من السكان جوعا. واستدعت هذه المحنة التي زاد من حدتها حالة الأمن والارتفاع المفاجئ في عدد المشردين داخليا في أواخر عام ١٩٩٤ (وقد قلّ عددهم كثيراً منذ ذلك الوقت)، اتخاذ الحكومة الكمبودية وهيئة الصليب الأحمر الكمبودية تدابير عاجلة وتقديم مساعدة دولية ولا سيما من جانب برنامج الأغذية العالمي. وأثنى الممثل الخاص على برنامج الأغذية العالمي لسرعة استجابته لحالة الطوارئ هذه. وهو يرحب بافتتاح مكتب التنسيق التقني للاتحاد الأوروبي، وبالاهتمام الذي يبديه الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم والحق في الصحة وتقديم المساعدة إلى اللاجئين وإلى المنظمات الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان.

١٧- ويسترعي الممثل الخاص الانتباه إلى الغوث القصير الأجل الذي يوفره برنامج الأغذية العالمي وغيره من الجهات (انظر القسم هاء أدناه) وإلى ضرورة وجود استراتيجيات طويلة الأجل للتصدي للأسباب التي يوجدها الإنسان وتؤدي إلى المشاكل التي زادت من حدة انخفاض انتاج الأرز في كمبوديا، بعد أن كانت فيما مضى مصدّرا رئيسيا للأرز. ولدى تقديم الغوث الطويل الأجل، ينبغي إيلاء الاهتمام لما يلي:

(أ) توفير بذور ذات محاصيل أعلى ومخصبات ومبيدات حشرية؛

(ب) توفير مضخات مناسبة ومعدات لحفر الآبار؛

(ج) إنعاش القنوات المغشاة بالأعشاب وغير المستخدمة وحفر قنوات وآبار وإقامة سدود جديدة؛

(د) استغلال احتياطيات الأحراج استغلالا رشيدا ومعقولا؛

(هـ) بدء العمل ببرنامج وطني رئيسي لحماية إعادة زرع الغابات.

١٨- ويثني الممثل الخاص على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأولويات المقترحة في أنشطتها الكمبودية.

هاء - الحق في بيئة صحية والحق في تنمية مستدامة

١٩- إن التوصيات المتعلقة بوضع خطة وطنية لحماية البيئة وبوقف فوري لقطع الأشجار غير القانوني، المشار إليها في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/49/635) تزداد إلحاحاً بسبب الكوارث البيئية التي وقعت في ١٩٩٤/١٩٩٥. وتفيد الإشعارات التي تلقاها الممثل الخاص بأن الفيضانات التي حدثت في أواخر عام ١٩٩٤، والتي أتلفت جزءا كبيرا من محصول أرز عام ١٩٩٤، قد تكون ناجمة جزئيا عن إزالة الأحراج وإزالة الحماية الطبيعية من فقدان المياه الجارية والتربة الطمية. وتفاقمت مشاكل الإمدادات المائية بسبب ما نجم عن ذلك من جفاف. وتوجد الآن شبكة الأنهار الرئيسية في كمبوديا والبحيرات الرئيسية عند مستويات منخفضة ذات أرقام قياسية لم يسبق لها مثيل في أماكن عديدة. وستساعد استراتيجية وطنية متفق عليها لمنع إزالة الأشجار ولصون البيئة الطبيعية في عكس الاتجاه الحالي المنطوي على خطر. ويوصي الممثل الخاص بأن تولي الحكومة الكمبودية والجمعية الوطنية اهتماماً عاجلاً للتدابير اللازمة لحماية البيئة وتنظيم قطع الأشجار بصرامة في كمبوديا.

٢٠- وينبغي للمركز أن ينظر في عقد حلقة دراسية في كمبوديا عن الحق في بيئة صحية والحق في تنمية مستدامة. وينبغي أن يُدعى إلى المشاركة في هذه الحلقة الدراسية خبراء مناسبون ذوو مكانة دولية بغية استرعاء الانتباه إلى ضعف البيئة الكمبودية والمخاطر التي يشكلها بالنسبة لها تجدّد قطع الأشجار. وينبغي أن تشمل هذه الحلقة الدراسية مشاركة ممثلي الحكومة، والعسكريون، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والفئات المجتمعية وكذلك جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أن تولى نتائج الحلقة الدراسية دعاية واسعة النطاق في وسائط الإعلام الكمبودية. وينبغي انتاج أشرطة فيديو تبين الخطر المحدق بالبيئة الكمبودية وتوزيعها على نطاق واسع في جميع أنحاء كمبوديا من أجل التوعية الرسمية والمجتمعية. وينبغي أن تشمل الحلقة الدراسية اهتماماً بإحياء شبكة الري الكمبودية المهملة والمتدهورة، وتجميم مجاريها المائية وبحيراتها الداخلية. ويوصي الممثل الخاص بإيلاء اهتمام عاجل لهذه المبادرات على أساس أنه من غير المحتمل أن تستمر منح الطوارئ إلى أجل غير مسمى. فيجب الاستعاضة عنها بتدابير تتصدى للأسباب الأساسية للمشكلة وبمبادرات ذات آثار طويلة الأجل.

واو - القوانين والممارسات الجديدة

٢١- يكرر الممثل الخاص مطالبته بسنّ القوانين الجديدة المشار إليها في تقريره الأخير، مشيراً إلى أنه تم سنّ قانون الهجرة (وليس قانوناً للجنسية واللاجئين) وعرض مشروع قانون للصحافة على الجمعية الوطنية. ويشير أدناه (انظر القسم كاف) إلى عيوب معينة ملاحظة في قانون الهجرة. وهو يرحب بالاقتراحات المعلن عنها لتعديل مشروع قانون الصحافة الذي ما زال أمام الجمعية الوطنية وقت إعداد هذا التقرير. ويؤيد الممثل الخاص حذف العقوبات الجنائية في قضايا التشهير من مشروع قانون الصحافة.

٢٢- ويثني الممثل الخاص على الجمعية الوطنية لنظرها بجدية في مشاريع القوانين المتعلقة بإنشاء مجلس مكافحة الفساد وإقرار أصول ومصالح أعضاء الجمعية الوطنية، والوزراء، وكبار الموظفين العموميين. وهذه الاقتراحات المتعلقة بالقوانين، التي قدمها بعض أعضاء الجمعية الوطنية، لم تنل حتى الآن تأييد الحكومة أو لم يتم إقرارها تشريعياً. ومن الضروري وجود وسائل فعالة لمكافحة الفساد في كمبوديا. وصحب الفساد انفتاح البلد السريع، وتدفق الموظفين الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية، ونمو الاقتصاد والانخفاض المستوطن في الأجور المدفوعة إلى الموظفين العموميين (ومعظم موظفي القطاع الخاص). وسيضعف الفساد على نحو خطير ثقة الجمهور بمؤسسات كمبوديا إذا لم تتخذ تدابير عاجلة لكبح جماح الفساد بوجه خاص. وأنشئت في عدة دوائر قضائية هيئات مراقبة لمكافحة فساد الجهات الرسمية، مثل اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ. ويعتقد الممثل الخاص أن إنشاء مجلس مكافحة الفساد المقترح إنشاؤه على غرار اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ وبصلاحيات مماثلة لصلاحياتها مع تشكيله من أشخاص على أعلى درجة من النزاهة، سيساعد الحكومة على دعم سيادة القانون وثقة الجمهور بمؤسسات المجتمع. ويشير الممثل الخاص إلى أن انعدام هذه الثقة سيوجد مجالاً مساعداً على استثارة السخط على رجال السياسة.

زاي - استقلال السلطة القضائية وسيادة القانون

٢٣- يسترعي الممثل الخاص الانتباه مرة أخرى إلى قلقه الملاحظ في تقاريره السابقة بشأن استقلال السلطة القضائية الذي زادته المشاورات التي أجراها في مهمته الخامسة. ويَذكر فيما يلي بعض من أكثر الاحتياجات إلحاحاً:

(أ) توفير مرتبات وعلاوات كافية لرجال القضاء. فدفع ٠٠٠ ٥٠ ريبل شهريا (نحو ٢٠ دولارا أمريكيا) غير مناسب تماماً لضمان استقلال رجال القضاء، ويجعلهم عرضة لإغراءات لا تليق بوظيفة قضائية؛

(ب) توفير اللوازم الأساسية - بما في ذلك النصوص القانونية، والورق، وآلات الاستنساخ، والأموال اللازمة لإجراء التحقيقات؛

(ج) قدر مناسب من الاستقلال في مجال الميزانية للسلطة القضائية؛

(د) التدريب، بما في ذلك الحلقات الدراسية وحلقات التدارس المنتظمة عن حقوق الإنسان، تسمح بتبادل الخبرة فيما بين رجال القضاء؛

(هـ) احترام فصل السلطات. وينبغي الاستعاضة فورا عن المشاورات القضائية الجارية مع وزير العدل عن أحدث ما يوجد من قوانين ومبادئ قانونية بمشاورات مع رجل قضاء أو هيئة قضائية خبيرين ومستقلين لا علاقة لهما بالحكومة. غير أنه يجب أن تظل المسؤولية عن اصدار القرارات في القضايا لدى القاضي الذي ينظر في القضية دون سواه، ويجب ألا تفوض تلك المسؤولية أو يُتنازل عنها لأي شخص آخر؛

(و) بدء العمل بنظام لمرشدين وموجهين قضائيين؛

(ز) تعيين محامين عموميين لجميع الأقاليم للمساعدة، من بين جملة أمور، في إجراء محاكمات الجنايات الخطيرة؛

(ح) قيام رجال القضاء بزيارات للسجون (بالإضافة إلى قيام المدعين العامين بزيارات للسجون)؛

(ط) توفير استقلال معزز للشرطة القضائية والشرطة العسكرية في التنفيذ السليم لمهامهما وفقا للقانون، وتوفير هياكل أساسية إقليمية محسنة للمحاكم العسكرية والمدعين العامين العسكريين، نظرا لكثرة وقوع حالات لاستغلال السلطة من جانب العسكريين أبلغ بها أعضاء المحاكم العادية الممثل الخاص خلال مهمته الخامسة. ففي إقليم سييم رياب مثلا، يقدر رسميا بأنه يمكن أن يعزى إلى العسكريين ما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة من حالات تجاوز السلطة. وينبغي أيضا النظر في سنّ تشريعات تسمح للشرطة العسكرية والمدعين العامين والمحاكم بدعم أنشطة السلطات المدنية في القضايا التي تشمل عسكريين ومدنيين معا.

٢٤- ويوصي الممثل الخاص بإنشاء لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات، تتألف من ممثلي وزارات الدفاع والداخلية والعدل، للتحقيق في الشكاوى القضائية المتصلة برفض رجال الشرطة العسكرية أو غيرهم من الموظفين الرسميين أو بعدم قيامهم بتنفيذ أوامر المحاكم الموجهة ضد شخصيات من الشرطة العسكرية أو شخصيات سياسية أو أفراد أسرهم، والإبلاغ عن تلك الشكاوى. وينبغي ألا يكون أحد فوق القانون. وما زال الممثل الخاص يتلقى الشكاوى من السلطة القضائية بصدد استغلال السلطة، والصعوبة من الناحية العملية في تقديم المسؤولين عن ذلك إلى المحاكمة لمعاقبتهم (فيما عدا في أخطر الجرائم). وينبغي أيضا أن تحقق هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات في التهديدات الموجهة إلى رجال القضاء، وأن تشرع اللجنة، في الحالات التي يكون ذلك فيها ملائماً، في إقامة الدعوى، وفقا للقانون، للتحقيق في هذه التهديدات ومعاقبة مرتكبيها.

٢٥- وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يضاعف جهوده، بالتعاون مع الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، لتلبية الاحتياجات العاجلة للسلطة القضائية الكمبودية المبينة أعلاه وفي تقارير الممثل الخاص السابقة. وينبغي أن يسترعى إلى هذا الموضوع انتباه المقرر الخاص المعني باستقلال ونزاهة السلطة القضائية والمحلفين والخبراء القضائيين. وينبغي أن ينتهز المركز كل فرصة ليوضح علنا أسباب استقلال السلطة القضائية ومبرراته.

٢٦- ويلاحظ الممثل الخاص في هذا الصدد مع التقدير أن الجمعية الوطنية اعتمدت قانونا عن إنشاء مجلس القضاة الأعلى. غير أنه قلق لأن القانون لا يوفر ضمانات كافية لاستقلال السلطة القضائية، على الرغم من المحاولات التي يبذلها أعضاء معينون للجمعية الوطنية؛ فعلى وجه الخصوص، لا يتضمن القانون نصوصاً تكفل الحياد في تعيين القضاة، وأسباب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد القضاة، وأنواع الإجراءات التأديبية التي يجوز اتخاذها وإجراء عزل القضاة. وفي ضوء المشاكل القائمة في تحقيق فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية كما أشير إليه أعلاه، يوصي الممثل الخاص بأن تكفل في القانون، بما في ذلك بواسطة إدخال تعديلات، بالتعاون عند الاقتضاء مع مركز حقوق الإنسان الضمانات اللازمة لاستقلال السلطة القضائية.

حاء - السجون ومؤسسات الاحتجاز الأخرى

٢٧- يرحب الممثل الخاص بمبادرات المركز التي يتخذها في مساندة موظفي الحكومة المسؤولين عن إدارة السجون وفي إرشادهم ومساعدتهم. ويثني الممثل الخاص على الإدارة المنفتحة عموما والمتزايدة الاستنارة والإنسانية في عدة سجون كمبودية، وذلك بالضرورة في إطار قيود مالية شديدة. ويثني الممثل الخاص، على وجه الخصوص، على المبادرات المتخذة داخل سجن سييم رياب وهي:

(أ) بدء العمل بتدريب السجناء على محو الأمية والمهارات الأخرى المفيدة لما بعد الحياة في السجن؛

(ب) استحداث مرافق وعادات رياضية، بما فيها منشآت للعبة البدمنتن؛

(ج) بدء عرض أفلام فيديو بانتظام (فيما يبدو باستخدام معدات يملكها أحد حراس السجن)؛

(د) تحسين نظام الطعام في السجن وتكليف السجناء بطبخ الوجبات.

٢٨- وستكون هذه المبادرات مناسبة ليوسع نطاقها إلى سجون أخرى. وعلى وجه الخصوص، توفر أجهزة الفيديو وسيلة تثقيف شعبية بما في ذلك في مسائل مثل حقوق السجناء، وإجراءات المحاكم، وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وينبغي أن يواصل المركز بحث هذه الإمكانيات.

٢٩- ويرحب الممثل الخاص باقتراح وزارة الداخلية بصياغة مشروع للائحة السجون، بما في ذلك بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان. ويوصي الممثل الخاص بأن تتشاور الحكومة مع المركز لضمان أن تكون اللائحة، عند نشرها في النهاية، مطابقة تماماً، لمعايير حقوق الإنسان المنطبقة، وأن يتم تنفيذها.

٣٠- ويجري إحراز تقدم كبير في تحسين عدة سجون. ويودّ الممثل الخاص أن يهنئ الحكومة في هذا الصدد. وهو يثني أيضا على المركز لما يقوم به حالياً من عمل يتمثل في تقديم المشورة والمساعدة، وهو عمل ينبغي أن يستمر. وهو يحترم بدرجة بالغة المساعدة الطبية المنتظمة التي تقدمها رابطة كمبوديا لحقوق الإنسان وهيئة أطباء العالم في عدة سجون في بنوم بنه. ويحيط علما مع التقدير بالتقرير الشامل

عن حالة السجون في كمبوديا الذي أعده مركز حقوق الإنسان وبنجاح والحلقة الدراسية التي نظمها المركز بالتعاون مع وزارات العدل والداخلية والصحة من أجل موظفي السجون في بنوم بنه، والتي ألقى فيها كلمة خلال مهمته الخامسة. واستفادت الحلقة الدراسية أيضا من المساهمات القيمة التي قدمها خبيران دوليان هما السيد آندرو كويل، مأمور سجن بريكستون في لندن، والدكتور جبرييل أوترمان، من هيئة الأطباء المدافعين عن حقوق الإنسان (الولايات المتحدة الأمريكية).

٣١- وينبغي أن يواصل المركز رصد ما توليه الحكومة من اهتمام للتوصيات الواردة في التقارير السابقة عن تحسين السجون.

طاء - حرية التعبير ومشروع قانون الصحافة

٣٢- يعرب الممثل الخاص عن قلقه بسبب عدة تطورات متصلة بحرية التعبير في كمبوديا، على النحو الذي يضمنها به الدستور وتنص به عليها المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي كمبوديا طرف فيه:

(أ) أخطر التطورات هو توالي الهجمات على رؤساء التحرير والصحفيين. فقد قتل ثلاثة صحفيين في غضون أقل من ثمانية أشهر (ربما كانت إحدى هذه الحالات نتيجة حادث)؛

(ب) إغلاق أو وقف صدور صحف بأمر الحكومة؛

(ج) اشتمال مشروع قانون الصحافة، الذي قدمته الحكومة إلى الجمعية الوطنية، على نصوص عامة للعقوبات الجنائية في حالتي التشهير المدني وتهديد الأمن القومي أو المؤسسات الوطنية.

٣٣- ويرحب الممثل الخاص بما يلي:

(أ) التأييد الذي أعرب عنه جلالة الملك للاهتمامات التي أعربت عنها الحكومة والجمعية الوطنية، والممثل الخاص ومركز حقوق الإنسان، والاقتراحات المعلن عنها داخل الجمعية الوطنية لمعالجة هذه الاهتمامات؛

(ب) استمرار ارتفاع مستوى حرية وسائط الإعلام في كمبوديا التي يعززها العدد الكبير من المجلات المحلية والدولية المباعة وما تقوم به في التعليق السياسي من دور قوي جدا وانتقادي في كثير من الأحيان؛

(ج) المبادرات المبذولة من أجل تحسين اهتمام الصحفيين بآداب مهنة الصحافة. وقد ألقى الممثل الخاص كلمة افتتاحية في اجتماع المائدة المستديرة عن آداب مهنة الصحافة والتشهير، وهو اجتماع شارك في تنظيمه اليونسكو ومركز حقوق الإنسان في بنوم بنه، وحضره قطاع شامل عريض من وسائط الإعلام المحلية. ويرحب الممثل الخاص بمبادرة اجتماع المائدة المستديرة من أجل تحسين مستويات الصحافة في كمبوديا والتشجيع على زيادة التقدير لكون أن الحرية الأكبر التي يتمتع بها الآن الصحفيون الكمبوديون

مصحوبة بالمسؤولية عن أمانة الإخبار وعن مضمون يُتجنب فيه التشهير ويحترم الخصوصية ويُتلافى فيه الانحرافات الهجومية على نحو صارخ عن القيم الثقافية واللغوية المقبولة عموما. ويرحب الممثل الخاص باحترام على الأخص بالتأييد المتواصل الذي أعرب عنه جلالة ملك كمبوديا لقدر من حرية التعبير أكبر في كمبوديا كعنصر ضروري في مجتمع ملتزم بالتقدم السياسي والاقتصادي.

ياء - حق الفرد في أن يُنتخب وفي أن يشارك في الحكم

٣٤- يعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء ما أُبلغ عنه على نطاق واسع من تهديدات موجهة إلى أعضاء الجمعية الوطنية الذين أعربوا داخل الجمعية وخارجها عن آراء مختلفة عن آراء الحكومة. وحق أعضاء الجمعية الوطنية في الإعراب عن آرائهم حسب ما تمليه عليهم ضمائرهم هو حق يجب أن يلقى تأييداً متسماً باليقظة وحماية قوية من جانب الحكومة وجميع الأشخاص الخاضعين لسيطرتها. فالتهديدات أو حتى التهديدات المبلغ عنها الموجهة إلى أعضاء الجمعية تتنافى مع طبيعة الدستور الديمقراطية. ويجب أن تتابع الحكومة بشدة أي إشارات إلى تلك التهديدات. وتمثل هذه التهديدات تحديا مباشرا لكامل الجمعية ذاتها. وتخول الجمعية، في حالة الاقتضاء، سلطة اتخاذ تدابير شديدة (على نحو مستقل عن الحكومة) للدفاع عن امتيازات أعضائها وحصاناتهم، أو أن تكون ملزمة بذلك. ويكون الأمر كذلك حتى إذا اختلف أعضاء الجمعية، أو أغلبيتهم مع الآراء التي أعرب عنها الأعضاء الذين تعرضوا للتهديدات. ويوصي الممثل الخاص بأن تتخذ الحكومة تدابير فورية للتوصل إلى مصادر التهديدات أو التهديدات المبلغ عنها الموجهة إلى أعضاء الجمعية الوطنية، وبأن تشرع حسب القانون في مقاضاة المسؤولين عن تلك التهديدات بحيث يقدمون إلى العدالة بسبب هذا الاعتداء الخطير على الدستور. كما يوصي الممثل الخاص بأن تنظر الجمعية الوطنية ذاتها في الشروع في إجراء تحقيق خاص بها في الاعتداء المبلغ عنه على امتيازاتها. وقد توجه إلى الديمقراطية في كمبوديا ضربة بالغة الخطورة بسبب العراقيل الناجمة عن التهديدات الموجهة إلى أعضاء الجمعية الوطنية، ما لم يُتصدَّ لها بحزم وعلى الفور.

٣٥- ويجب على الممثل الخاص، بعد تلقي شكاوى رسمية من تهديدات بالقتل موجهة إلى أعضاء الجمعية الوطنية، وبدون الحكم مسبقا على مضمون تلك الشكاوى، أن يعالجها بجدية وأن يجيب عليها فورا. ويجب عليه أن يجيب بطريقة توضح أن أي تهديد من هذا النوع إذا ثبتت صحته يشكل اعتداءً خطيرا للغاية ليس على ما لمقدم الشكوى من حقوق الإنسان، بل أيضا على ما لكل الهيئة السياسية في كمبوديا. ولذلك اتخذ الممثل الخاص المبادرات التالية بالإضافة إلى استرعاء انتباه الحكومة إلى أوجه قلقه في هذا الصدد، شفويا وكتابيا معا خلال مهمته الخامسة:

(أ) استرعى انتباه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي إلى التهديدات المبلغ عنها الذي تشمل ولايته هذا النوع من السلوك؛

(ب) استرعى انتباه المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير إلى التهديدات المبلغ عنها باعتبارها ذات صلة بأهم اعتداء على حرية تعبير شخص يحمى امتيازه في هذا الصدد حماية عالمية بموجب قانون البرلمانات؛

(ج) استرعى انتباه الاتحاد البرلماني الدولي إلى التهديدات المبلغ عنها مع اقتراح أن ينظر الاتحاد، بالتشاور مع الجمعية الوطنية، في مسألة إيفاد بعثة إلى كمبوديا للمساعدة على إيجاد فهم للطابع الأساسي الذي تتسم به حرية أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين للتعبير عن آرائهم التي تمليها عليهم ضمائرهم بدون كتب وبمأمن من التهديد من أي نوع، ولا سيما التهديد الموجه ضد سلامتهم الشخصية.

كاف - الفئات الضعيفة ومن بينها النساء والأطفال والأقليات

٣٦- يضيف الممثل الخاص التوصيات المبينة أعلاه والمتصلة بضعف النساء والأطفال بوجه خاص فيما يتعلق بالمعلومات والتدابير الأخرى ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتباعد الولادات، وذلك إلى ما قدمه في تقاريره السابقة من توصيات بشأن الفئات الضعيفة.

٣٧- ويرحب الممثل الخاص بالبلاغ الصحفي الصادر في هانوي يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عقب الاجتماع المعقود بين ممثلي حكومتي كمبوديا وفييت نام بصدد عزمهما على معالجة سياسة الهجرة وممارستها بطريقة تتمشى مع التشريعين الوطنيين ومع القانون الدولي والممارسات الدولية. ويرحب الممثل الخاص أيضا بالزيارة التي قام بها وزيرا داخلية حكومة كمبوديا إلى شري توم يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، وهو اليوم الذي قام فيه الممثل الخاص بزيارته الثانية إليها.

٣٨- ويشير الممثل الخاص إلى أن مستندات عائلية كانت محفوظة في مكاتب الحكومة المحلية خلال زيارته إلى شري توم تواءمت مع خمس أسر كانت تعيش في شري توم طوال سنتين تقريبا منذ أن لجأت إليها بعد فرارها من أماكن إقامتها التقليدية تحت حماية الأمم المتحدة. وتوفر المستندات العائلية، في حالات عديدة، أدلة كافية على أن هذه الأسر عاشت في كمبوديا فترات طويلة في كثير من الأحيان فترة امتدت إلى أكثر من جيل. ويوصي الممثل الخاص بأن تقوم السلطات الكمبودية، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان وبدعم برنامج الأغذية العالمي، وبمساعدة المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان، بإنشاء وإمساك سجل للأسر ذات الأصل الفييتنامي في شري توم. وينبغي أيضا أن يتعاون المركز من أجل الحصول على الوثائق ذات الصلة لتقديمها إلى الحكومة لمساعدتها على إثبات أن الأسر الموجودة في شري توم، أو ما منها من عدد يمكن أن يثبت الواقع، هي أسر (مثلما تدّعيه) تقيم منذ زمن طويل في كمبوديا، وأحيانا على مدى عدة أجيال. وفي حالة فقدان المستندات أو مصادرتها، يحث الممثل الخاص على الحصول على الأدلة من الجيران، أو الأصدقاء أو الشهود، لإثبات ادعاءات الإقامة في كمبوديا منذ أمد بعيد. ويعرب الممثل الخاص عن أمله أن تقدم بدون مزيد من التأخير اقتراحات على نحو أسرع بصدد إيجاد حل قانوني ومستديم للحالة في شري توم بطريقة تتمشى مع الدستور والاتفاقيات التي صدّقت عليها كمبوديا ومع القانون الوطني، ومثلما طولب به في البلاغ الصحفي الصادر في هانوي. والمحنة الحالية التي تعيشها الأسر، مثلما لاحظه الممثل الخاص، تنطوي على قيود خطيرة على التمتع بحقوق الإنسان: فجالية شري توم تشكل بحكم الواقع مخيم لاجئين متنقلا مع حرية حركة محدودة، وعن الحصول على عمل، وعلى الأنشطة المولّدة للدخل، والغذاء الكافي، والمياه، والرعاية الطبية، وتعليم الأطفال، على الرغم من المساعدات الجديرة بالثناء والمنتظمة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الصليب الأحمر الكمبودية، ورابطة أطباء العالم، والروابط الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. وينبغي إيجاد حل لهذه الحالة فورا.

٣٩- ويرحب المقرر الخاص بالمبادرة التي أعلنتها الحكومة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لوضع إجراء فرز يهدف إلى تحديد أهلية الأشخاص المشردين الذين هم من أصل فييتنامي في شري توم للعودة إلى قرى إقامتهم التقليدية، وفقاً لنصوص قانون الهجرة. ويوصي الممثل الخاص مركز حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمواصلة التعاون مع الحكومة وتقديم المساعدة اللازمة حسبما هو ملائم في مجال تحديد مركز هؤلاء الأشخاص بصورة منصفة. وسيواصل الممثل الخاص رصد التقدم المحرز في هذا الصدد.

لام - التزامات الإبلاغ بموجب الاتفاقيات الدولية

٤٠- يولي الممثل الخاص أعلى درجة من الأهمية لامتثال كمبوديا لالتزامات الإبلاغ التي تعهدت بها بموجب الاتفاقيات الدولية التي كمبوديا طرف فيها. ويرحب الممثل الخاص بالتقدم الذي يجري إحرازه في هذا الصدد. ويعرب عن أمله أن يُنتهى على الفور من وضع التقارير. ويوصي بأن يواصل مركز حقوق الإنسان، بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة واليونيسيف، تقديم أي مساعدة قد تكون مفيدة إلى حكومة كمبوديا تحقيقا لهذا الغرض.

ميم - المسائل الأمنية

٤١- تلقى الممثل الخاص بيانات شاملة اطلعته عن الحالة الأمنية في كمبوديا التي ما زالت تعرقل سرعة إعادة بناء مجتمع يتمسك بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان بالكامل، والتمتع بفوائد النمو الاقتصادي.

٤٢- وثمة تطور مقلق بوجه خاص حصل في الفترة قيد الاستعراض هو الاعتداء على سياح غربيين يزورون كمبوديا لمواطن جاذبيتها وكنوزها الثقافية. وأعرب الممثل الخاص للحكومة عما يشعر به من بالغ القلق، وأعرب عن أمله أن يتم تعقب مرتكبي تلك الجرائم وأن يقدموا إلى المحاكمة. ويوصي الممثل الخاص بألا تكون هناك فرصة للإفلات من العقاب للأشخاص الذين أدينوا بارتكاب تلك الجرائم، التي تلحق بالضحايا وبأسرهم عذاباً بالغاً، وتشكل اعتداء قاسيا على سياح عزّل وتلحق ضررا كبيرا بسمعة كمبوديا الدولية وإعادة بنائها الاقتصادي. وينبغي أن يسترعى إلى هذا الموضوع انتباه المقررين الخاصين المعنيين بمسألة الإفلات من العقاب والتابعين للجنة الفرعية.

٤٣- ويلاحظ الممثل الخاص الجهود المتواصلة المبذولة لإزالة الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات في كمبوديا. ويثني مرة أخرى على عمل جميع من يشاركون في هذه العملية، بما فيهم مركز إزالة الألغام الكمبودي، والفرقة الفرنسية للمساعدة المتخصصة، وهالو تروست والمجموعة الاستشارية في مجال الألغام. وهو يثني على حكومة كمبوديا لدعمها هذه الأنشطة وعلى الجهات المانحة الأجنبية لما تقدمه من مساعدة عملية. ويوصي بأن يقوم جميع المشاركين في كسح الألغام في كمبوديا بالتشاور مع السلطات العسكرية في البلدان التي تربطها بكمبوديا صلة صداقة فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية التي يمكن أن تعجّل عملية تطهير الأراضي التي يُحتاج بشكل حيوي إلى زراعتها من الألغام وأبلغ الممثل الخاص بأن تطهير أكثر بقليل من كيلومتر مربع واحد قد يستغرق ما يصل إلى ٦ أشهر. ونظرا إلى زرع الألغام البرية على نطاق واسع في كمبوديا، بما في ذلك الألغام الحية، وخطر الألغام المحمولة في المياه العائمة على سطحها خلال فصل الأمطار إلى أراض تم "تطهيرها" من قبل استمرار تدفق الضحايا، فإن حالة التطهير الحالية تستلزم حلولا أكثر حسما. فينبغي اختراع تكنولوجيا جديدة لإنقاذ بلدان مثل كمبوديا وأفغانستان وأنغولا مما انتجته تكنولوجيا متسمة

بالإبداع ورهيبة. ويوصي الممثل الخاص بأن يقوم الأمين العام، إلى جانب ما يتخذه حاليا من مبادرات أخرى فيما يتعلق بتعديل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (١٩٩٠) ووضع مشروع بروتوكول معدل عن حظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخادعة وغيرها من النبائط (البروتوكول الثاني)، بالنظر في إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى لخبراء تقنيين لتقديم المشورة عن الوسائل التقنية الجديدة التي يمكن تصميمها للإسراع كثيرا بإزالة الألغام في كمبوديا وغيرها من البلدان التي ما زالت الألغام سببا فيها لعذاب مريع وانعدام الأمن والحرمان الاقتصادي.

٤٤- يوصي الممثل الخاص الحكومة والجمعية الوطنية باعتماد القانون المقترح ليحظر من جانب واحد استيراد واستخدام الألغام على أيدي جميع وكالات الحكومة.

٤٥- ويحيط الممثل الخاص علما بالتقرير المقدم إليه عن اختفاء أعداد كبيرة من رؤساء البلدات والقرى والمدرسين وغيرهم من الموظفين الذين أسروا في سييم رياب وغيرها من الأقاليم الشمالية الغربية، وذلك فيما يبدو على أيدي وحدات تابعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ("الخمير الحمر"). وأكد للممثل الخاص على أعلى المستويات خلال مهمته الخامسة على معاناة الأسر المعنية. ورحب الممثل الخاص بأي مبادرة تتخذها لجنة الصليب الأحمر الدولية للتدخل من أجل تحديد مكان وجود الأشخاص المعنيين وضمان إطلاق سراحهم. وهو يطلب إلى مركز حقوق الإنسان أن ينظر في السبل التي يمكن بها وضع إمساك قائمة شاملة بهؤلاء الأشخاص، بالتعاون مع السلطات الكمبودية. وينبغي أن تقدم هذه القائمة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل التحقيق والإغاثة الإنسانية في حدود المستطاع. وهو يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في السبل التي يمكن بها إقامة اتصال مناسب مع حزب كمبوتشيا الديمقراطية (حزب "الخمير الحمر" السياسي) أو ممثليه ليطلب إليه، باسم الإنسانية، البحث عن مكان وجود الأشخاص المختفين ومعرفة مصيرهم وإبلاغ المجتمع الدولي النتيجة، من أجل التخفيف عن الأقرباء الذين يهمهم الأمر.

نون - الدعم التقني والمساعدات التقنية

٤٦- يثني الممثل الخاص مرة أخرى على المركز وموظفيه، بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة، على تفانيهم في العمل خلال الفترة قيد الاستعراض. ويثني مرة أخرى على العمل الحيوي الذي قامت به المنظمات غير الحكومية الكمبودية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٤٧- ويلاحظ الممثل الخاص حالات التأخير في توفير الدعم المالي وغيره من الدعم إلى مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا، على نحو ما أبلغ به المركز في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (الفقرات ٨ و٦٠ ومن ٦٣ إلى ٧١ من الوثيقة A/49/653/Add.1). وهو يحث على أن اتخاذ تدابير إيجابية وابداعية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف لمواجهة الصعوبات المبينة في التقرير المذكور، والتي لا تشجع على فعالية عمل المركز.

المرفق

برنامج بعثة الممثل الخاص الخامسة
(١٩-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)

الخميس ١٩

* **اجتماع مع السيد بيني فيديونو، ممثل الأمين العام في كمبوديا**

* **اجتماع مع موظفي مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا، بما في ذلك عن الحق في السكن**

* **افتتاح مكتب التنسيق التقني التابع للاتحاد الأوروبي في كمبوديا**

الجمعة ٢٠: المهمة في شري توم

* **زيارة شري توم (الحدود الفييتنامية) مع أعضاء نواب برلمانيين، ورئيس لجنة الجمعية الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، وممثلين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ورابطة أطباء العالم، والرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية، والروابط الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وصحفيين**

السبت ٢١: المهمة في سييم رياب

* **اجتماع مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المعنية بتقديم المعونة وحقوق الإنسان؛ اجتماع تقديم بيانات عن الأشخاص المشردين داخليا، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في الأمانة**

* **اجتماع مع موظفي اليونسكو، ومدرسة الشرق الأقصى الفرنسية وفريق الحكومة اليابانية لحماية معبد آنغكور في موقع مجمَّع آنغكور الأثري**

الأحد ٢٢: المهمة في سييم رياب (تابع)

* **زيارة سجن المقاطعة**

* **زيارة الأشخاص المشردين داخليا في مقاطعة بووك**

* **اجتماع مع السيد تون شاي، محافظ إقليم سييم رياب، ونواب المحافظ**

الاثنين ٢٣: المهمة في سييم رياب (تابع)

* **اجتماع مع السيد فلونغ شهلام، رئيس المحكمة**

* **اجتماع مع السيد تون شاي ونائب قائد المنطقة العسكرية الرابعة**

* اجتماع تقديم بيانات عن إزالة الألغام في سييم رياب بواسطة هالو تروست

* اجتماع مع السيد سام رينسي، عضو برلماني عن سييم رياب

* اجتماع مع الآنسة سوموورا ثيولونغ وشخصيتين أخريين عن المرأة ومتلازمة نقص المناعة المكتسب

الثلاثاء ٢٤: الحق في الصحة

* زيارة مستشفى مونيفونغ

* اجتماع مع اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومكافحتهما

* اجتماع مع رابطة النهوض بالكمبوديات واتحاد الطلاب الخمير

* اجتماع مع العاملين في مجال الجنس والعاملين في مجال الطب في عيادة جالية تول كورك

* اجتماع عن الصحة ومتلازمة نقص المناعة المكتسب في مكتب منظمة الصحة العالمية مع موظفي المكتب وموظفي وكالات أخرى للأمم المتحدة معنيين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب

* اجتماع مع وزير الصحة

الأربعاء ٢٥: الحق في الغذاء

* اجتماع مع السيد هون سان، رئيس الوزراء الثاني

* اجتماع نظمته الجمعية الوطنية مع أعضاء برلمانيين من الأقاليم المتضررة بالنقص الغذائي، ومع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

* غداء مع السيد كام سوخا، رئيس لجنة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومع السيد سون شهاي، العضو البرلماني عن سييم رياب

* زيارة قرويين متضررين في إقليم كومبونغ سبو

* اجتماع مع سفراء

* حفل استقبال في مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا نُظم ليتقابل الممثل الخاص مع دبلوماسيين، وممثلين لوكالات الأمم المتحدة، ومديري المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان، وناشري رؤساء تحرير صحف محلية

الخميس ٢٦: إصلاح الجيش والعدالة - اجتماعات مع الحكومة - اجتماع مع المنظمات غير الحكومية

* اجتماع مع الجنرال ساو سوك، المدعي العسكري

* اجتماع مع وزيري الدفاع السيد تيا بانه والسيد تيا شامراث

* اجتماع مع السيد أوم رادسادي، رئيس لجنة الجمعية الوطنية المعنية بالإعلام والشؤون الخارجية، وعدة أعضاء في اللجنة، وكذلك أعضاء لجنة الجمعية الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى

* اجتماع مشترك في وزارة الخارجية مع اللجان الفرعية المشتركة بين الوزارات التي تقدم التقارير عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعن اتفاقية حقوق الطفل، ومع السيد شييم سنغوون، وزير العدل، والسيد أوش كيم آن، وزير الدولة للشؤون الخارجية، والسيد بيورن ليونغكفيست، ممثل اليونيسيف، والسيد دانييل بريمون، مدير مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا

* إلقاء كلمة في الحلقة الدراسية عن حالة السجون الكمبودية (٢٢-٢٧ كانون الثاني/يناير) ينظمها مركز حقوق الإنسان بالتعاون مع وزارات العدل والداخلية والصحة، وبمشاركة السيد أندرو كويل، مدير سجن بريكستون (المملكة المتحدة)، والدكتور جبرييل أوترمان، من جمعية الأطباء المدافعين عن حقوق الإنسان (الولايات المتحدة الأمريكية)

* اجتماع مع السيد نيي تول، رئيس المحكمة العسكرية، ومع موظفي محاكم

* اجتماع مع المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان

* اجتماع مع رابطة الصحفيين الخمير

الجمعة ٢٧: حرية الإعلام - مقابلة رسمية مع الملك

* اجتماع مع السيد أنتوني كيفن، سفير استراليا، ومع السيد مارتن كولاكوت، سفير كندا

* كلمة افتتاحية في اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين اليونسكو ومركز حقوق الإنسان عن آداب مهنة الصحافة والتشهير

* مقابلة رسمية مع جلالة الملك برياه بات سامدش برياه نورودوم سيهانوك فارمان

* مؤتمر صحفي في مطار بنوم بنه.

- - - - -